



## كسر أفق التوقع في النحو العربي، دراسة تحليلية دلالية قاسم درهم كاطع<sup>١</sup>

١-المديرية العامة للتربية / محافظة ذي قار، العراق؛ [qasimkotr181@gmail.com](mailto:qasimkotr181@gmail.com)  
دكتوراه في اللغة العربية / مدرس

### ملخص البحث:

ليس غريباً على المتتبع للتعبير الفني المُتقن أن يلحظ ظاهرة أُسلوبية متميّزة، تُستعمل بنحو مدروسٍ في جملةٍ من المواضيع، تهدف إلى إيقاف المتلقي عند نقطة معينة، يُرادُ منها أن تكون بؤرة دلالية خاصة. وهذه اللمسة الأسلوبية - بلا شك - تعتمد بنحو كامل على ما تُقدّمه قواعد اللغة العربية من إمكانات تعبيرية، تُمكن المتكلم من كسر أفق التوقع عند المتلقي؛ وذلك عندما يُحدثُ انعطافة تعبيرية مفاجئة، تستوقف المتلقي، وترشده إلى المعنى المخبوء تحت ذلك التركيب.

### تاريخ الاستلام:

٢٠٢٠ / ٨ / ١٥

### تاريخ القبول:

٢٠٢٠ / ١٢ / ٢٤

### تاريخ النشر:

٢٠٢٢ / ٩ / ٣٠

### الكلمات المفتاحية:

التنبية، المتكلم، المتلقي، اللفظ، المعنى، النص.

المجلد (١١) العدد (٤٣)  
صفر ١٤٤٤هـ - أيلول ٢٠٢٢م

DOI:  
10.55568/amd.v11i43.185-208



# Expectation Breaking in Arabic Syntax (Pragmanalysis Study)

Qassim Darhm Kataa<sup>1</sup>

1-General Education Directorate of Theqar, Iraq;

qasimkotr181@gmail.com

PhD. in Arabic Language / Lecturer

---

## Received:

15/8/2020

## Accepted:

24/12/2020

## Published:

30/9/2022

---

## Keywords:

Attention, speaker, receiver, pronunciation, meaning, text

## Abstract

It is not strange for the follower of elaborate artistic expressions to note a distinct stylistic phenomenon. It is used deliberately in a number of places aiming to stop the recipient at a certain point. Here it is intended to be a special semantic focus. Such a stylistic touch, without a doubt, depends entirely on the expressive capabilities offered by the Arabic syntax to enable the speaker to break the expectation horizon of the addressee. That is to say, when a text makes a sudden expressive turn holding the recipient and guides him to a hidden meaning in a structure.

---

## Al-Ameed Journal

Volume (11)

Issue (43)

Safar 1444 H

September 2022

DOI:

10.55568/amd.v11i43.185-208



## المقدمة:

للنصوص الإبداعية تدفقٌ تعبيرى يجري وفق نظام لغوي دقيق، وهو متعدد النواحي، مختلف الأبعاد؛ لأنه يشتمل على كل ما ينطوي عليه الخطاب من رموز لغوية، تمثلت بالقواعد النحوية وغيرها، كما أنه يشتمل على ما يتعلّق بمقتضى الحال أو ما يخالفه.

والحقيقة أنه كلما كان المتكلم متمكناً من قواعد اللغة العربية كانت مقدرته أقوى على إيصال رسالته اللغوية بنحو سليم، بل يمكنه أن يصل بكلامه إلى مستوى عالٍ من الدقة؛ لأن هذه القواعد لها تشكيلات متعددة، تتدرج في سلم تصاعدي، تتداخل فيها جملة من التقنيات اللغوية، تتفاوت قدرة المتكلمين في توظيفها والاستفادة منها، وهذا الأمر هو الذي يجعل المتكلم البليغ يتسمّ قمة التعبير؛ لأنه يمتلك القدرة على الدمج بين مختلف تلك القواعد — بما في ذلك الجانب الجمالي — وصهرها في بوتقة واحدة تخدم المعنى الذي يروم إيصاله.

وبناءً على ذلك فإن رتبة المتكلم اللغوية، تكشف للمتلقّي نوعية الخطاب، وطريقة التوصل إلى معانيه، فالتكلم غير العارف بأسرار اللغة العربية لا يتخير ألفاظه، ولا يصبّها في قوالب دقيقة، بل يتسامح في استعمالها، وهذا الأمر لا يستدعي من المتلقّي أكثر من إجراء الكلام وفق المعنى العام، وعدم الذهاب في متهاتات التأويل؛ فإن ((مما يجب التفتّن له أن كل واحد من هذه الاعتبارات — وأشباهها — لا يصحّ الالتجاء إليه بداعي التمخّل المحض في تصحيح كلمة لم يتّضح في السياق مرماها المعنوي السليم ولا مهمتها في توضيح المراد))<sup>١</sup> على العكس من المتكلم الحاذق؛ فهو يصوغ كلامه بوعي كامل وقصدية تامة؛ فلا يتسامح فيما يقوله، ولا يأتي بألفاظه بنحو اعتباطي، وهذا الأمر يفرض على المتلقّي أن يجعل الرسالة اللغوية تحت مراقبته طيلة عملية الخطاب، يساير المتكلم في كل لفظة من ألفاظه، ويُفتّش عن كل متغيّر له مساس بالمعنى، ولذا ((لا يصحّ تلمّس التصويب لمن نطق بها عفواً على غير هدى لغوي يؤدّي إلى المعنى المقصود، وإلاّ صارت اللغة لعباً وهوواً. وإنما نلجأ إلى التأويل حين يكون هو الوسيلة لتحقيق المعنى المراد الصادر عن قصد، لقيام قرينة تفرضه وتأبى سواه))<sup>٢</sup>.

ومن هنا؛ فإنّ ازدياد معرفة المتلقّي بقواعد اللغة العربية ودفائنها يزيد من حساسيته تجاه نصوصها،

١ حسن، عباس (ت ١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، ط ٣ (مصر: دار المعارف، د.ت.)، ١/٦٧٠.

٢ النحو الوافي ١/٦٧٠.

ويجعل فهمه أعمق لها، بحيث يصل إلى مرحلة من الهيمنة على ناصيتها، تُمكنه من القدرة على قراءة أفكار المتكلم، وتحمين ما يقوله؛ لأنه قد خبر نمطية الكلام وهذا يجعله يتوقع ما سيأتي من الكلام ضمن أفقٍ معيّن؛ فإذا ما أحدث المتكلم انعطافة مدروسة في كلامه، فإنه سيكسر ذلك الأفق، ويبطئ من وتيرة جريان المعنى، الأمر الذي يُحفز المتلقي لاستقبال نكتة دقيقة، تنبثق من تلك الانعطافة.

ومن الجدير بالذكر أن كسر أفق التوقع لا يتحقق بطريقة واحدة، بل له طرائق متعددة، تتفاوت في وضوحها، فبعضها يمكن أن يظفر به المتلقي الذي يحمل ثقافة متوسطة، بينما يتوقف بعضها على متلقي واع؛ لأنه يحتاج إلى إعادة تشكيل الجملة، وإرجاعها إلى بنيتها العميقة.

وبعد استقراء الموارد التي يُمكن أن يُوظفها المتكلم لغرض كسر أفق التوقع عند المتلقي، ظهر أن بعضها متعلق بمخالفة مقتضى الظاهر الذي هو من مباحث علم البلاغة<sup>٣</sup>، وقد تناوله الباحثون بنحو مفصل تحت عنوان العدول، أو الانزياح<sup>٤</sup>.

أما الموارد المرتبطة بعلم النحو، فهي تقع ضمن ثلاثة عنوانات (توالي حرفي الجر أو العطف، القطع، تنقيص البنية اللفظية)، وستتوقف — بإذن الله تعالى — عند بحثها استناداً إلى المنهج التحليلي؛ للتوصل إلى الدلالة المتوارية في تراكيبها.

### أولاً: توالي حرفي الجر أو العطف:

من البديهي في علم النحو أن الحرف لا يؤدي بمعناه إلا بعد أن يقع ضمن سياق معين؛ ((فالحرف مشروط في إفادة معناه الذي وضع له انضمامه إلى غيره من اسم، كالباء في: مررتُ بزيد. أو فعل، ك: قد قام. أو جملة، كحروف النفي والاستفهام والشرط، وقد يُحذف المحتاج إليه للعلم به، ك (نعم) و((لا))<sup>٥</sup> وهذه المعاني هي علاقات عرفية تربط بين المبنى والمعنى، وما يُنسب إلى الأجزاء التحليلية منها يسمّى المعنى الوظيفي الذي يُمثّل وظيفة الجزء التحليلي في السياق وهو متعدّد ومحمّل خارج السياق، وواحد فقط في السياق<sup>٦</sup>.

٣ الحفني، إبراهيم بن محمد عصام الدين (ت: ٩٤٣ هـ)، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق. هندواي، عبد الحميد (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت. ١٧/١).

٤ طبل، الدكتور حسن، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨).

٥ ويس، أحمد محمد، الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، ط١ (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ٢٠٠٥).

٦ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩١١ هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق. هندواي، عبد الحميد (مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت. ٢٥/١).

٧ عمر، تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٥ (عالم الكتب، ٢٠٠٦)، ٢٩.

ولابدَّ من الإشارة إلى أن دلالة الحرف على معنى في غيره<sup>٨</sup>، توجب أن يكون مدخوله مستقلاً في الدلالة على معناه، كالاسم أو الفعل؛ لأنَّ معنى الحرف يحتاج إلى مدخولٍ يُظهِر معناه؛ وبناءً على ذلك فلا يجوز دخول الحرف على حرف آخر؛ لاستلزامه عدم الفائدة؛ لعدم إمكانية ظهور معنى الحرف الأوَّل في الحرف الثاني.

وفضلاً عن ذلك فإنَّ التأثير الإعرابي، والمعنوي للحرف لهما أثر كبير في تحديد مدخول ذلك الحرف؛ فعمل الحرف يُقيّد الحرف من جهة استلزامه الاختصاص، لأنَّ الاختصاص هو علّة العمل<sup>٩</sup>، وهذا يسمح للحرف بالدخول على نوع محدّد من الكلمات دون غيره؛ فحروف الجر — مثلاً — لا تدخل إلّا على الأسماء؛ لأنَّ الجرَّ لا يصلح إلّا لها، ولذا لا يجوز أن يدخل حرف الجر على الأفعال ولا الحروف. أمّا حروف الجزم، فهي مختصة بالأفعال دون الأسماء والحروف، وهكذا الحال مع باقي الحروف العاملة.

فإذا أُضيف إلى ذلك كون الحرف يؤدّي معنى خاصّاً، فستضيق دائرة استعماله أكثر، فالحرف (في) لا يدخل على الاسم إلّا إذا كان السياق مقتضياً لمعنى ظرفية، أمّا إذا كان السياق مقتضياً لمعنى الاستعلاء، فعلى المتكلّم أن يستعمل حرف جرّ آخر هو (على).

ولكنَّ السؤال المثير للجدل — هنا — هو: لماذا لم تكن الحروف بمنزلة واحدة في هذه المسألة؟ إذ نجد — في بعض موارد الاستعمال — جواز ذلك، كما في دخول حرف العطف على حرف النفي في قوله تعالى: ﴿إِنهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، في حين يمنع النحويون ذلك في موارد أخرى، ويتأوّلونها، كما في قول الشاعر<sup>١٠</sup>:

ولقد أراني للرماحِ دريئةً من عن يميني تارةً وأمّامي.

فقد وجّه النحويون دخول (من) على (عن) في البيت الأوَّل على كون (عن) اسماً بمعنى (جانب) ليُصحّحوا دخول حرف الجرِّ عليه<sup>١١</sup>، ولا ريبَ في أن الذي دفعهم إلى ذلك هو عمل الحرف (من) الموجب لدخوله على الاسم.

٨ الغلابيني، مصطفى بن محمد سليم، جامع الدروس العربية، ط٢٨ (صيدا — بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٣)، ١٢/١.  
٩ ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن (ت ٣٨١هـ)، علل النحو، تحقيق: الدرويش، محمود جاسم محمد، ط١ (الرياض، السعودية: مكتبة الرشد، ١٩٩٩)، ٢١٧.

١٠ يعقوب، إميل بدیع، المعجم المفصل في شواهد العربية، ط١ (دار الكتب العلمية، ١٩٩٦)، ٤٣٥/٦. البيت لعبيد بن الأبرص  
١١ الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١ (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ٢/٩٩.

والذي يبدو لي أنَّ الحرف يمكن أن يلي الحرف بشرط عدم التفريط بالجوانب التي يؤدِّيها الحرفان (العمل، المعنى، الوظيفة)، فيكون مدخول الحرفين واحداً، ولا ضير في ذلك، ففي الآية المتقدِّمة دخل حرف العطف (الواو) على حرف النفي (لا)، في اللفظ، وكلُّ حافظ على دوره ومعناه، ف (الواو): حرف عطف، و(لا): نافية، ومدخولهما واحد (بِكَرٍّ)<sup>١٢</sup>، وهذه القاعدة يمكن تطبيقها على الموارد التي تأوَّها النحويون، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنَّنا لو احتجنا إلى التقدير؛ لداعٍ إعرابي أو معنوي، فيجب أن ننطلق من معنى الحرف، ولا نُفَرِّط به في حال من الأحوال.

ولو أعددنا النظر فيما تأوَّله النحويون — على وفق هذه النظرة — لاختلف الأمر اختلافاً كبيراً؛ لأنَّنا حينئذٍ لا نُفَرِّط بواحدٍ من معطيات الكلام، ففي البيت المتقدِّم نجد حرفي الجرِّ (من، عن) وكلُّ واحدٍ منهما له معنى خاص يريده المتكلِّم، فلا ينبغي لنا أن نُفَرِّط بأحدهما. والتأويل الذي قدَّمه النحويون لم يراعِ هذه المسألة؛ لأنَّه ألغى معنى الحرف الثاني (عن)، وكان منصَّباً بالدرجة الأولى على إيجاد مخرجٍ يحفظ عمل حرف الجرِّ الأوَّل (من)، وتفصيل ذلك:

تأويل النحويين:

من عن يميني ← من جانب يميني.

ومن الواضح أنَّ هذا التأويل قائمٌ على استبدال معنى المجاوزة المنبثق من الحرف (عن) بمعنى (جانب) الدال على مكان خاص؛ لأنَّ معناه (( شقُّ الإنسان وغيره ))<sup>١٣</sup> فهو (( ما تحت إبطه إلى كَشْحِهِ ))<sup>١٤</sup>، ولا يخفى أنَّ هذا التأويل يتماشى تماماً مع دلالة (من) على ابتداء الغاية. وبناءً على هذا التأويل يكون المعنى: إنَّ السهام تمرُّ من جانب يمين المتكلِّم، وهنا نلاحظ وجود معنى (من) الدالة على ابتداء الغاية فقط، فمبدأ مرور السهام يكون من جانبه الأيمن.

والحقيقة أنَّ في هذا التأويل جوراً على النص من جهتين: الأولى: حذف دلالة (المجاوزة) التي وضع لها المتكلِّم الأداة (عن)، الثانية: إضافة دلالة (جانب) إلى النص وهي دلالة لم يقصدها المتكلِّم، بل تُغني عنها دلالة (من) كما سيَتَّضح.

١٢ الصافي، محمود بن عبد الرحيم، الجدول في إعراب القرآن، ط٤ (دمشق: مؤسسة الإبان، ١٤١٨هـ)، ١٥٦/١.

١٣ مصطفى، ابراهيم. الزيات، احمد. عبد القادر، حامد. النجار، محمد، المعجم الوسيط، تحقيق. مجمع اللغة العربية (دار الدعوة، د.ت)، ١٣٨٠/١.

١٤ أبي العباس، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (بيروت: المكتبة العلمية، د.ت)، ١١٠/١.

أمّا إذا تأوّلناها على الأساس الذي قدّمناه، فإنّنا سننطلق من معطيات النص، وهي ثلاثة دوالٍ: (من) الدال على ابتداء الغاية، و(عن) الدال على المجاوزة، و(يمينى) الدال على المكان الخاص. وسيكون مدخول الحرفين (من، عن) واحداً هو (يمينى)، ونعني بذلك أنّ معنى ابتداء الغاية المنبثق من الحرف (من)، ومعنى المجاوزة المنبثق من معنى الحرف (عن)، منصبّان على هذا الاسم (يمينى)، فابتداء الغاية يكون من جهة اليمين، والمجاوزة تكون عن هذه الجهة، أمّا ما يخصّ العمل، فهو يجب أن يكون معتمداً على معنى الحرف، ولذا يجب أن نُقدّر للحرف (من) اسماً مشابهاً لهذا المدخول، فيكون التأويل:

من عن يمينى ← من يمينى عن يمينى

ثمّ حُذِفَ مدخول الحرف الأوّل؛ لإحداث الصدمة اللفظية المترتبة على هذا الحذف. فالمعنى أنّ مرور السهام يكون على مقربة من يمين المتكلّم تارة، كما يُدلي بذلك الحرف (من)، ويكون بعيداً عن يمينه تارة أخرى، كما هو مقتضى الحرف (عن)، وبهذا التأويل نكون قد حافظنا على مدلولي حرفي الجرّ وعملهما.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ إدخال (من) على (عن) أمرٌ غير مألوفٍ في الاستعمال الشائع، فهو يمثّل عقبةً لفظيةً تستوقف المتلقّي بنحو إجباري، وتستدعيه للتأمل في الدلالة المترتبة على ذلك، والذي يبدو لي أنّ حذف متعلّق الحرف الأوّل يُشير إلى سرعة مرور السهام وشدة قربها من يمينه، كما أنّ التداخل بين معنى الحرفين يؤدّن بكون تلك السهام قد تراوحت عليه في المسافة التي يُعبّر عنها بالحرفين. ولا شكّ في أنّ هذا التأويل يحافظ على معطيات النص الدلالية، ويرفدها بإلفات المتلقّي إلى ما يترتّب على هذا الوضع الجديد من الدلالة.

ومثل هذا الكلام ينطبق على توالي حرفي العطف؛ فمن المعلوم أنّ حرف العطف يدخل على الأسماء والأفعال، ولا يمكن أن يدخل على حرف من نوعه في الاستعمال الشائع؛ لأنّ دوره الإعرابي يقتضي أن يكون مدخوله مشابهاً للمعطوف عليه في النوع، فلا نقول: دخل محمدٌ فـثمّ علي. لأنّه لا يمكن أن يُعطف الحرف (ثمّ) على الاسم (محمدٌ)؛ لاختلافهما في النوع، فضلاً عمّا يحصل من خلل في المعنى؛ لأنّ المعطوف محكوم عليه أيضاً، وحرف العطف الثاني ليس له معنى في نفسه، فلا يمكن جعله محكوماً عليه.

ومن هنا حاول النحويون والمفسرون إيجاد تأويل ملائم لما ورد في الذكر الحكيم من اجتماع حرفي العطف في قوله تعالى: ﴿خَذُوهُ فُغْلُوهُ (٣٠) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ (٣١) ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ (٣٢)﴾ [الحاقة: ٣٠ - ٣٢] فأنت تجد - في الآية الثالثة - اجتماع حرفي العطف (ثم) و(الفاء)، بينما لا تجد ذلك في الآية التي تسبقها، وهذا - بلا شك - يدعونا إلى البحث في المعنى المخبوء تحت هذا التعبير البديع.

ولو أعدنا ترتيب الجملة المعطوفة (اسلكوه في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً) لوجدنا توالي حرفي العطف (ثم، الفاء) عليها، ففي غير القرآن الكريم تكون:

ثُمَّ فاسلكوه في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً.

وقد انشغل الباحثون في إيجاد المخرج النحوي، وحل مشكلة اجتماع الحرفين، وهذا الأمر صرف انتباههم عن البحث عن النكتة الدلالية المترتبة على هذا الاستعمال البديع، والملاحظ أن أغلب تقديراتهم تدور حول إيجاد المسوّغ المناسب لذلك، فقدّروا جملة تقع بين الحرفين، تكون معطوفاً للحرف الأوّل (ثم)، ومعطوفاً عليه للحرف الثاني (الفاء).

أمّا ماهية هذه الجملة فقد اختلفوا فيها، فذهب بعض المعربين إلى كون المعطوف جملة فعلية مقدّرة معطوفة على جملة (صلّوه) بالحرف (ثم)، والتقدير:

ثُمَّ زيدوا في عذابه فاسلكوه في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً<sup>١٥</sup>.

بينما سلك بعضهم سبيلاً أخرى في تأويل ذلك، جاء في إعراب القرآن وبيانه: ((إن كانتا لعطف جملة (فاسلكوه) لزم اجتماع حرفي العطف على معطوف واحد فينبغي أن تكون كلمة (ثم) لعطف قول مضمّر على ما أضمر قبل قوله (خذوه)، أي: قيل لخزنة جهنم: خذوه فغّلوه ثمّ الجحيم صلّوه ثمّ قيل لهم في سلسلة إلخ، وتكون (الفاء) لعطف المقول على المقول و(ثم) لعطف القول على القول))<sup>١٦</sup> ولا أدري ماذا يترتب من معنى على كلّ هذا التكلّف؟

ولسنا نشكّ في حاجة الجملة إلى التقدير؛ لما تقدّم من عدم جواز الجمع بين حرفي العطف إلاّ أنّنا لانؤمن بالتقدير كيفما اتفق؛ لأنّه - إذا حصل بنحو غير مدروس - يقتل الدلالة المترتبة على هذا

١٥ الصافي، الجدول في إعراب القرآن، ٢٩/٦٨.

١٦ درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفي (ت ١٤٠٣هـ)، إعراب القرآن وبيانه، ط ٤ (دمشق، بيروت: دار ابن كثير، ١٤١٥هـ)، ٢٠٢/١٠.



الاستعمال الفريد؛ ولذا يجب أن يكون التقدير منسجماً مع خصائص الحرف المستعمل، ليقودنا نحو الدلالة التامة، فتكون البداية من الحرف.

وقد ألمح بعض المفسرين إلى تلك الدلالة عندما ذهب إلى أن اقتران الفعل (فاسلكوه) بالفاء يؤذن بأن الفعل مُنزَل منزلة جزاء شرط محذوف؛ لأنَّ الفاء تُستعمل في هذا المعنى، وهذا الحذف يُشعر به تقديم المعمول غالباً، فكأنه قيل: مهما فعلتم به شيئاً فاسلكوه في سلسلة، أو مهما يكن من شيء فاسلكوه. والمقصود تأكيد وقوع ذلك، والحث على عدم التفريط في الفعل، وأنه لا يُرجى له تخفيف<sup>١٧</sup>. وما ذكره صحيحٌ إلى حدِّ ما، ولكنّه لا يفي بمعطيات الكلام، فالكلام يشتمل على حرفي عطف (ثمَّ، الفاء) وتقديم شبه الجملة (في سلسلة ذرعاها سبعون ذراعاً) على الفعل (اسلكوه)، فالتأويل التام يجب أن يكون مساوياً لهذه المعطيات.

والذي يبدو لي أن الحرفين يشيران إلى مرحلتين مختلفتين، فالحرف (ثمَّ) يشير إلى تراخي مرحلة (اسلكوه في سلسلة...) عن المرحلة السابقة لها (ثمَّ الجحيم صلُّوه) ف (ثمَّ) تؤذن بتفاوت ما بين المرحلتين في الشدة<sup>١٨</sup>، أمّا حرف (الفاء) فيبدو أنه يشير إلى عدم التريث في سلكه في تلك السلسلة المهيبة، والقيام بذلك على نحو متتابع؛ تعجلاً لإيلامه؛ لأنَّها عندما ((تُلْفُ على جسده وتلوى عليه من جميع جهاته؛ فيبقى مرهقاً فيما بينها لا يستطيع حراكاً))<sup>١٩</sup>.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨] ولعلَّ وجود حرف العطف (الفاء) الداخلة على الفعل (ليفرحوا) قد ألبأ بعض المفسرين إلى تقديرات تُبرر وجوده؛ لأنَّه — عند إعادة ترتيب الجملة — يكون بعد حرف العطف الأوَّل، ويكون التقدير في غير القرآن الكريم: (فـليفرحوا بذلك)، وهو غير ممكن من الناحية الإعرابية.

ومن هنا حاول العربون إيجاد تأويل يمنع اجتماع الحرفين، فذهبوا إلى أن ((الباء متعلقةٌ بمحذوف وأصلُّ الكلام: ليفرحوا بفضل الله وبرحمته... ثمَّ قُدِّم الجارُّ والمجرورُ على الفعلِ لإفادَةِ القصرِ،

١٧ التونسي، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) (تونس: دار التونسية للنشر، ١٩٨٤م)، ٢٩/١٣٨.

١٨ البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت ٦٨٥هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، أعداد وتقديم. المرعشي، محمد عبد الرحمن (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ)، ٥/٢٤٢.

١٩ الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق. عطية، علي عبد الباري، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ٥٦/١٥.

ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْفَاءَ؛ لِإِفَادَةِ مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ فَصَارَ: بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَلْيَفْرَحُوا، ثُمَّ قِيلَ: (فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) لِلتَّكْثِيرِ وَالتَّقْرِيرِ، ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ لِذِلَالَةِ الثَّانِي))<sup>٢٠</sup>.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا التَّقْدِيرَ قَدْ سِيقَ لِمَجْرَدِ تَسْوِيعِ تَوَالِي حُرْفِي الْعَطْفِ، وَلَمْ يَرَاعِ الْمَعْنَى الَّتِي يُدَلِّي بِهَا حُرْفُ الْعَطْفِ. وَلَوْ أَنَّهُ انْطَلَقَ مِنَ النِّقْطَةِ الَّتِي أَحْدَثَتْ كَسْرًا فِي أَفْقِ تَوَقُّعِ الْمُتَلَقِّي، لَكَانَ التَّأْوِيلُ مُخْتَلَفًا، فَالْبَدَايَةُ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مِنْ مَعْنَى الْحَرْفِ لِلْكَشْفِ عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي يَنْوَأُ بِهَا هَذَا التَّرْكِيبُ، جَاءَ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ وَبَيَانِهِ: ((أَمَّا الْفَاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَى (فَلْيَفْرَحُوا) فَهِيَ الْفَصِيحَةُ؛ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ لِمَعْنَى الشَّرْطِ كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنْ فَرِحُوا بِشَيْءٍ فَلْيَخْصُوهَا بِالْفَرَحِ فَإِنَّهُ لَيْسَ ثَمَّةَ مَا هُوَ أَدْعَى إِلَى الْفَرَحِ وَأُثْلَجَ لِلصُّدُورِ مِنْهَا))<sup>٢١</sup>، وَهَذَا الْأَمْرُ يَسْتَدْعِي وَقُوعَ الْجَوَابِ وَتَحَقُّقَهُ؛ لِأَنَّ (التَّعْلِيقَ عَلَى الشَّرْطِ الْعَامِ يَسْتَلْزِمُ تَحَقُّقَ وَقُوعِ الْجَوَابِ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيقَ الشَّرْطِيَّ بِمَنْزِلَةِ رِبْطِ الْمُسَبَّبِ بِالسَّبَبِ فَإِذَا كَانَ الْمَعْلُوقُ عَلَيْهِ أَمْرًا مُحَقَّقَ الْوُقُوعِ لِعَدَمِ خُلُوقِ الْحَدِثَانِ عَنْهُ تَعَيَّنَ تَحَقُّقُ وَقُوعِ الْمَعْلُوقِ))<sup>٢٢</sup>.

### ثَانِيًا: الْقَطْعُ:

إِنَّ مَعْرِفَةَ الْمُتَلَقِّيِ بِالنِّظَامِ النَّحْوِيِّ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ تُرْشِدُهُ إِلَى الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ قَبْلَ أَنْ يَنْطِقَ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا، وَلَا سِيَّمَا فِي الْمَوَارِدِ الَّتِي تَتَّصِفُ بِتَلَازِمِ حَرَكَاتِهَا، وَهِيَ مَا يُعْرَفُ بِالتَّوَابِعِ، لِأَنَّهَا تَتَّبِعُ مَا قَبْلَهَا فِي إِعْرَابِهَا، فَإِذَا لَحِظَ الْمُتَلَقِّيُّ حَرَكَةَ الْمَتْبُوعِ فَإِنَّهُ سَيَسْتَنْتِجُ — بِلا تَرَدُّدٍ — حَرَكَةَ التَّابِعِ، وَيَتَرْتَبُ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ حُصُولُ رِتَابَةِ فِي ذَهْنِ الْمُتَلَقِّيِّ بَيْنَ الْحَرَكَتَيْنِ، فَيَتَعَامَلُ مَعَهُمَا كَحَرَكَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيُفْرَعُ عَلَى ذَلِكَ مَا تَقْتَضِيهِ التَّبَعِيَّةُ مِنْ مَعْنَى.

فَإِذَا أَحْدَثَ الْمُتَكَلِّمُ مَا يَخَالَفُ هَذِهِ الرِّتَابَةَ، فَإِنَّهُ يُشْعِرُ الْمُتَلَقِّيَّ أَنَّ ثَمَّةَ أَمْرًا مَا دَعَاهُ إِلَى ذَلِكَ، فَيَسْتَفْزُهُ لِبَحْثِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا يَلْجَأُ إِلَى اسْتِعْمَالِ تِلْكَ الْأَسَالِيبِ مَا وَجَدَ مَنَدُوحَةً لِبَعْدِ عَنْهَا؛ فَالتَّابِعُ فِي الْحَرَكَاتِ هُوَ الْمَسْلُوكُ الظَّاهِرُ، الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَالنَّهْجُ الْوَاضِحُ الَّذِي يُعَدُّ اتِّبَاعَهُ مِنْ أَهَمِّ مَقَاصِدِ الْبَلْغَاءِ، مَا لَمْ يَوْجَدْ مَقْصِدًا أَسْمَى يَدْعُو لِلْعُدُولِ الْمَحْتَمِّ عَنْهُ، كَاقْتِضَاءِ الْمَقَامِ لِذَلِكَ، لِأَنَّ الْقَطْعَ يُؤَدِّي غُرْضًا غَيْرَ الَّذِي يُؤَدِّيهِ الْإِتِّبَاعُ<sup>٢٣</sup>.

٢٠ أبو السعود، العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود) (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت. ١٥٦/٤).

٢١ إعراب القرآن وبيانه، ٤/٢٦٥.

٢٢ التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، ١/٤٥٥-٤٥٦.

٢٣ النحو الوافي، ١/٦٧٠.

والذي يبدو أن عدم إخضاع التابع لحركة متبوعه يشي بكونه غير منصاع لحكم متبوعه من جهة الدلالة أيضاً، بحيث لا تكون مشاركته لما قبله في المعنى بالقوة نفسها؛ فالرمز اللغوي المتمثل بالحركة الإعرابية يمكن أن يُستعمل مع التابع على نحوين، كل واحدٍ منهما يؤدي دلالة خاصة؛ فإذا خضع التابع لحكم متبوعه إعراباً فهو خاضع له دلالة، وإن لم يخضع لحكم متبوعه إعراباً فهو مختلف في مشاركته الدلالية، ولتقريب هذا المعنى نأتي بالمثال الآتي:

إذا قال المتكلم: إن زيدا وبكراً ومحمداً وعلياً ناجحون.

فهو يريد الإخبار المؤكّد عن كون الجميع متّصّفين بالنجاح وحسب.

أمّا إذا قال: إن زيدا وبكراً ومحمداً وعلياً ناجحون.

فهو يريد الحكم على الجميع بالنجاح المؤكّد، ولكنّه يريد الإشارة إلى أن (بكر) قد اشترك معهم في الحكم، وإن لم يكن في الحساب أنّه سينجح.

والدليل على ذلك أننا لو أعدنا الجملة إلى بنيتها العميقة لظهر لنا ذلك بنحو واضح؛ فالبنية

العميقة للجملة تكون بهذا الشكل:

إن زيدا ومحمداً وعلياً ناجحون وبكراً كذلك.

فكأن المتكلم ألحق (بكر) بالناجحين إلحاقاً، وهذا يدلُّ على أن (بكر) أضعف الأطراف المشاركة في الحكم. فأنت ترى أن جملة (بكرٌ كذلك) داخلة في حكم النجاح إلّا أنّها خارجة عن حكم التوكيد.

ومن موارد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] فالسياق الطبيعي يقتضي أن تكون

المعطوفات متشابهة في حركتها الإعرابية، ولكنّ المتلقّي سيفجأ حتماً عندما يجد أحدها (الصابئون) مخالفاً للنسق؛ وهذا بطبيعة الأمر يستوقف المتلقّي، ويحثّه على معرفة النكتة الدلالية المترتبة على ذلك،

وقد اختلف النحويون في توجيه هذه المخالفة الإعرابية، فذكروا وجوهاً متعدّدة<sup>٢</sup>، أهمها وجهان:

الوجه الأول: مذهب الخليل (ت ١٧٠هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ) ونحاة البصرة، فقد ذهبوا إلى

أنّه مرفوع بالابتداء، وهو منوي به التأخير، ونظيره: إن زيدا وعمرو قائم، والتقدير: إن زيدا قائم وعمرو قائم، فحذف خبر (عمرو) لدلالة خبر (إن) عليه، والنية بقوله: (وعمرو)، التأخير. ويكون

(عمرو قائم) بخبره هذا المقدّر معطوفاً على جملة (إن زيدا قائم)، وكلاهما لا موضع له من الإعراب،

(عمرو قائم) بخبره هذا المقدّر معطوفاً على جملة (إن زيدا قائم)، وكلاهما لا موضع له من الإعراب،

(عمرو قائم) بخبره هذا المقدّر معطوفاً على جملة (إن زيدا قائم)، وكلاهما لا موضع له من الإعراب،

٢٤ الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان (ت ٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: جميل، صدقي محمد (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠)، ٣٢٥/٤.

يقول سيبويه: ((وأما قوله عز وجل: (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله: (والصابئون) بعدما مضى الخبر))<sup>٢٦٢٥</sup>، وهو ما أيده أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، إلا أنه لم يقطف الثمرة الدلالية المترتبة على ذلك، جاء في التعليقة على كتاب سيبويه: ((قال أبو علي: تقدير قوله تعالى (والصابئون) على أن (الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر) كلهم كذا والصابئون، أي: والصابئون من آمن منهم فله كذا، فحذف خبرهم لموافقة خبرهم خبر من تقدم، كقولك: إن زيداً منطلقاً وعمرو، إذا أردت: وعمرو منطلقاً، فحذفت خبره لاشتراكه مع الأول في الخبر))<sup>٢٦٢٦</sup> وعلى هذا فإن (الصابئون) ليست معطوفة على لفظة قبلها، فالعطف ليس من قبيل عطف المفردات، بل هو من باب عطف الجمل، وهنا تظهر الثمرة؛ إذ إن جملة (والصابئون كذلك) معطوفة على جملة (إن الذين...) والأثر الإعرابي لذلك العطف يتمثل في كون الجملتين لا محلّ لهما من الإعراب، أمّا أثر القطع الدلالي، فيتمثل بقطع دلالة الجملة الثانية عن الأولى، فالثانية غير مؤكّدة، في حين أن الأولى مؤكّدة، وهذا يستلزم أن هذا الصنف (الصابئون) مختلف عن الأصناف الباقية؛ إذ هو أبعدهم عن سبيل الهداية والصلاح.

الوجه الثاني: إنّه معطوف على موضع اسم (إنّ)؛ لأنّه قبل دخول (إنّ) كان في موضع رفع، وهذا مذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ) والقرّاء (ت ٢٠٧هـ)، فهما يُجيزان الرفع قبل الاستكمال وبعده<sup>٢٦٢٨</sup>، أمّا الكسائي، فإنّه أجاز رفع المعطوف على الموضع سواء كان الاسم ممّا خفي فيه الإعراب، أو ممّا ظهر فيه. وأمّا القرّاء، فإنّه أجاز ذلك بشرط خفاء الإعراب، واسم (إنّ) — هنا — خفي فيه الإعراب.

وهذا الوجه الإعرابي غير موافق لقواعد النحو المبنيّة على نظريّة العامل النحوي؛ لأنّ الاسم المرفوع ((لا يجوز عطفه على محلّ إنّ واسمها؛ فإنّه مشروط بالفراغ من الخبر، إذ لو عطّف عليه قبله كان الخبر خبر المبتدأ وخبر إنّ معاً؛ فيجتمع عليه عاملان))<sup>٢٦٢٩</sup>.

٢٥ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق. هارون، عبد السلام محمد، ط ٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، ١٥٥/٢.

٢٦ ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق. الفتلي، عبد الحسين (بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة، د.ت)، ١/٢٥٣.

٢٧ أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق. القوزي، عوض بن حمد، ط ١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ٢٩٨/١.

٢٨ ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين، (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق. البقاعي، يوسف الشيخ محمد (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت)، ١/٣٤٥.

٢٩ الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ١٣٧/٢.

أما المفسرون فقد حاول بعضهم أن يقتطف النكتة الدلالية من توسيط (الصابئون) بين اسم إن وخبرها؛ إذ رأى أنّها للدلالة على أنّ الصابئين مع ظهور ضلالهم وزيغهم عن الأديان كلّها قبلت توبتهم إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصالح، فغيرهم أولى بذلك<sup>٣٠</sup>.

وما ذهب إليه لا يُفسّر لنا الأثر المترتب على القطع؛ لأنّ عطف الصابئين ونصبه يدلُّ أيضًا على دخولهم في جملة المتوب عليهم، ويُفهم من تقديم ذكرهم على النصارى ما يُفهم من الرفع من أنّ هؤلاء الصابئين وهم أوغل الناس في الكفر يُتاب عليهم، فما الظنُّ بالنصارى؟ ولكان الكلام جملة واحدة بليغًا مختصرًا والعطف إفرادي، فهذا التأويل لن يحلّ المشكلة، وإلاّ فلم عدل إلى الرفع وجعل الكلام جملتين؟ وهل يمتاز الرفع بفائدة على النصب والعطف الافرادي؟ ويجاب عن هذا السؤال بما تقدّم من أنّه لو نصب (الصابئون) لكان معطوفًا على الأصناف الباقية، ولم يكن فيه إفهام خصوصية لهذا الصنف؛ لأنّ الأصناف كلّها معطوف بعضها على بعض عطف المفردات، وهذا الصنف من جملتها، والخبر عنها واحد. وأمّا مع الرفع فينقطع عن العطف الافرادي وتبقى الأصناف الأخرى مخصّصة بالخبر المعطوف به، ويكون خبر هذا الصنف المفرد بمعزل في تقديره، فيقدّر مثلًا: والصابئون كذلك؛ فيجىء كأنّه مقيس على باقي الأصناف ومُلحق بها وهو بهذه المثابة؛ لأنّهم لما استقر كونهم أبعده الأصناف من قبول التوبة فكانوا أحقّاء بجعلهم تبعًا وفرعًا، مشبّهين بمن هم أقعد منهم بهذا الخبر. وفائدة التقديم على الخبر أن يكون توسّط هذا المبتدأ المحذوف الخبر بين الجزأين، أدلُّ على الخبر المحذوف من ذكره بعد تقضي الكلام وتامه<sup>٣١</sup>.

ومثل هذا الأمر يقال في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبُؤْسِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبُؤْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [المائدة: ٣٢] فإنّ سياق الكلام يقتضي أن يكون (وَالصَّابِرِينَ) منسوقًا على ما تقدّم، ولكنّه قطع عن العطف ونصبه على المدح بفعل محذوف تقديره: أمدح؛ إشعارًا بفضل الصبر وتنويهاً بذلك الفضل؛ لأنّ قطع التابع عن المتبوع أجلب للانتباه إلى أنّ ما وُصف به الموصوف أو ما أُسند إليه من صفات جدير بأن يستوجب الاهتمام؛ لأنّ تغيير المؤلف المعتاد يدلُّ على زيادة ترغيب في استماع المذكور ومزيد اهتمام بشأنه<sup>٣٢</sup>.

٣٠ مصطفى، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، ٣/٦٢.

٣١ الزحشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله، الكشاف، ٣ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧)، ١/٦٦٠.

٣٢ ١٤٠٣هـ، إعراب القرآن وبيانه، ١/٢٥٢.

وينطبق ما تقدّم من القطع في باب العطف على النعت المقطوع. والحقيقة أنّ تلك الكلمات وأشباهها لا تُعرب نعتاً إلا حين تكون تابعة للمنعوت في حركة إعرابه، أمّا حين تخالفه إلى الرفع أو النصب فلا تكون نعتاً؛ لأنّ صلتهما الإعرابيّة به تنقطع لدخولها في جملة جديدة مستأنفة، ولا صلة بينها وبين الجملة السابقة من ناحية الإعراب فكلاهما مستقلّة بنفسها، فإطلاق مصطلح النعت عليها إطلاق مجازي بلحاظ ما كان، لا بلحاظ ما هو متحقّق بعد القطع<sup>٣٣</sup>.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا تُهَمَّالَةَ الْحُطْبِ﴾ [المسد : ٤] ولا ريب في كون التغيير الحاصل في الحركة الإعرابيّة لكلمة (هَمَّالَةَ) سيستوقف المتلقّي، ويجلب انتباهه، وهذا يدفعه إلى إيجاد العلّة الداعية إلى القطع؛ ومن هنا وجّه العربون نصب (هَمَّالَةَ) على ((أنّه منصوب على الذمّ، أي: أعني هَمَّالَةَ الحُطْبِ))<sup>٣٤</sup>، ولكنّ هذا التوجيه مقتصر على تفسير تغيير الحركة الإعرابيّة تفسيراً موافقاً لقواعد الإعراب، ولم يُبيّن لنا التغيير الدلالي الذي يصاحبه؛ لأنّ معنى الذمّ موجود مع عدم تغيير الحركة أيضاً. والصحيح أنّه لا بُدّ من وجود مزية دلاليّة تترتب على القطع، وليس اختلاف حركة النعت المنقطع عن حركة المنعوت السابق إلاّ لدفع اللبس بين الغرض القديم والجديد، وليحصل استرشاد بالضبط والإعراب الجديدين على معنى بديع يستحق توجيه الذهن إليه، وتركيزه فيه، وإبراز معناه لأهمية خاصّة تستدعي هذا التوجيه<sup>٣٥</sup>؛ وهذا الغرض ليس هو إلاّ بيان أنّ الموصوف بالصفة المقطوعة معلوم بهذه الصفة، مشهور بها، يعلمها المخاطب كما يعلمها المتكلم<sup>٣٦</sup> وهو ما حصل بالفعل؛ لأنّ هذه الصفة (هَمَّالَةَ الحُطْبِ) بارزة بنحو كبير عند الموصوف (أم جميل)؛ وكأَنَّها غطّت على كلّ الصفات الأخرى، واستفردت بموصوفها، وهذا ما أثبتته سيرتها؛ فهي كانت تُعيرّ النبي ﷺ بالفقر، ثمّ كانت مع كثرة ما لها تحمل الحُطْبِ على ظهرها لشدة بُخلها، فعيرت بالبخل، كما أمّتها كانت تمشي بالنائم بين الناس، وحمل الحُطْبِ تعبير مجازي عن المشي بالنميمة، ورمي الفتن بين الناس، وهي كانت كذلك، والأظهر من ذلك أنّها كانت تحمل العِصَاة، والشوك،

٣٣ ١٣٩٨هـ، النحو الوافي، ١/٥١١-٥١٢.

٣٤ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إساعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، علق عليه ووضع حواشيه. إبراهيم، عبد المنعم خليل، ط١ (بيروت: منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية، ١٤٢١)، ٥/١٩٣.

٣٥ الصافي، الجدول في إعراب القرآن، ٣٠/٤٢٢.

٣٦ ١٣٩٨هـ، النحو الوافي، ٣/٤٨٧.

٣٧ السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، ط١ (الاردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠)، ٢/١٢٣.

فتطرحه بالليل على طريق النبي ﷺ وأصحابه، بل روي في موتها أنها كانت تأتي كل يوم بإبالة من الحسك فتطرحها على طريق المسلمين، فبينما هي حاملة ذات يوم حزمة أعيت فقعدت على حجر لتستريح، فجذبها الملك من خلفها فأهلكها<sup>٣٨</sup>.

ثالثاً: تنقيص البنية اللفظية مع إمكان المجيء بها تامة:

مما يلفت نظر المتلقي ما يجده من تناسب بين اللفظ والمعنى من جهة الكم، وهذا يرتبط بما توفره اللغة العربية من خيارات بيد المتكلم، بحيث يضع اللفظ الموافق لمعناه، فلو أراد المتكلم استعمال الفعل الناقص (يكون) مجزوماً؛ فإن اللغة العربية توفر له خيارين: الأول: الصورة التامة للفظ (يكن)، والثاني: الصورة المنقوصة للفظ (يكُ).

ولا ريب في كون التنقيص فرعاً على التمام، فالمتلقي يتوقع المجيء باللفظ التام؛ لأنه هو الاستعمال الشائع، فإذا استعمل المتكلم الصورة الثانية فإنه — بهذا الصنيع — يضع عائقاً لا يتوقعه المتلقي، ولم يكن في حسبانته، الأمر الذي يتيقظ معه المتلقي اللبيب بنحو اضطراري، فيبادر إلى التأمل في العلة التي أوجبت النقص إلى تنقيص اللفظ.

أما الموارد التي يحصل فيها هذا التنقيص، فهي:

#### ١- الفعل الناقص (يكون):

مما تقرّر في النحو العربي أنه يجوز حذف نون الفعل الناقص (يكون، تكون...) تخفيفاً، وقد سوّغ هذا الحذف كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة، وليس هذا الحذف جائزاً على نحو الدوام، بل اشترط النحويون لذلك شروطاً، فاشترطوا أن يكون الفعل مضارعاً مجزوماً بالسكون، وألا يوصل بضمير، نحو: إن يكنه؛ لأن الضمير يردُّ الشيء إلى أصله، كما ردّ نون (لُد) إذا أضيفت إليه، فقيل: (لُدنه) ولا يجوز (لُدّه)، وألا يوصل بساكن نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١] لأنها تُحرّك حينئذ فيضعف الشبه<sup>٣٩</sup>.

وبناء على ذلك فالنحو العربي يضع بين يدي المتكلم البليغ — في بعض مواضع الاستعمال — خيارين: الأول: أن يأتي بالفعل المجزوم تام البنية (يكن، تكن...)، والثاني: أن يأتي بالفعل المجزوم ناقص البنية

٣٨ النعماني، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل (ت ٧٧٥هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عبد الموجود، الشيخ عادل معوض، الشيخ علي محمد أحمد، ط ١ (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، ٢٠/٥٥٠.

٣٩ ٧٦١هـ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٦٠-٢٦١.

(يُكُّ، تُكُّ...)، وكلاهما صحيح من الجهة الإعرابية، إذا توفرت الشروط المجوّزة لاستعماله. ولكنَّها ليسا على مستوى واحد من جهة الاستعمال الدقيق، فالفعل (يكن) كامل البنية، بينما الفعل (يُكُّ) فيه نقص من جهة البنية، ولا ريب في أنَّ ((البليغ لا يحذف لمجرد التخفيف، وإنَّما لغرض بلاغي يقتضيه المقام، نعم قد يضطر إلى ذلك في شعر أو نحوه، ولكن في اختيار الكلام لا يفعل ذلك لمجرد التخفيف))<sup>٤٠</sup>.

والذي يتبادر إلى الذهن هو أنَّ اختيار المتكلم للفعل الناقص (يُكُّ) مع إمكانية المجيء بالفعل (يكن) يُلفتُ نظر المتلقِّي إلى غرض عناء المتكلم، يقع هذا الغرض ضمن دائرة دلالية عامَّة، يجمعها عنوان التقليل، المستلزم للبعد الزمني، وما يتفرَّع عنه من معانٍ، ولا ريب في أنَّ هذا المعنى (التقليل) قد انبثق من تقليل اللفظ الدال عليه، فحصلت الموازنة بين اللفظ ومعناه.

وبناءً على ذلك، فإنَّنا إذا أردنا التوصل إلى غرض المتكلم البليغ، فعلى أن نبحث عن الفرق الدلالي بين البينيتين، والذي يبدو للباحث أنَّ تنقيص البنية اللفظية للفعل الناقص، يوحى بمعنى التناهي في الصغر، وهو يستلزم أحد أمرين أو كليهما: الأول: التناهي في البعد الزمني؛ إذ كلُّما تناهى الشيء في البعد أصبحت صورته صغيرة، الثاني: الوقوع ضمن حشد من المشابهين له في الحكم، وهذا يزيد في الدلالة على الصغر.

ومن موارد ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] فالذي يتلو هذه الآية المباركة سيلتفت إلى هذا التغيُّر اللفظي الحاصل في الفعل الناقص، وهو ما يدعوه إلى التدبُّر في معناه. وما يلاحظ — هنا — أنَّ همَّ المعربين منصبٌّ على تسويغ الحذف بناءً على معطيات الصناعة النحويَّة، من غير مساس بالجانب الدلالي، يقول العكبري (ت ٦١٦هـ): ((حُذفت نون (تكن) لكثرة استعمال هذه الكلمة، وشبه النون لغنتها وسكونها بالواو، فإن تحرَّكت لم تُحذف))<sup>٤١</sup>، ولكنَّ الزركشي (ت ٧٩٤هـ) — وتابعه الدكتور فاضل السامرائي — عالج الحذف من جانب الدلالة، يقول: ((حُذفت النون؛ تنبيهاً على أنَّها وإن كانت صغيرة المقدار حقيرة في الاعتبار، فإنَّ إليه ترتيبها

٤٠ السامرائي، معاني النحو، ١/٢٣٠.

٤١ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق. الجاوي، علي محمد (عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت. ١/٣٥٨).

٤٢ الدعاس، احمد عبيد. حميدان، احمد محمد. القاسم، اسماعيل محمود، إعراب القرآن الكريم، ط ١ (دمشق: دار المنير. دار الفارابي، ١٤٢٥)، ١/١٩٧.



وتضاعفها))<sup>٤٣</sup>؛ وهذا الفهم – وإن كان فهماً صادقاً – إلا أنه يختلف عن الفهم المنبثق عن التحليل المتقدم؛ فكون الحسنة صغيرة المقدار يوحى بحصولها في الواقع، وتحقيقها، ولذا فهو يتناسب مع (كان) التامة التي بمعنى (وجد)؛ لأنها تدلُّ على التحقق، وهو أقرب إلى قراءة الرفع، أي: (وإن تكُّ حسنةً يضاعفها)، بمعنى: إن وجدت حسنةً<sup>٤٥</sup>.

والذي يبدو لي أن المدى الدلالي لهذه البنية أرحبُ ممَّا ذكره الزركشي؛ لأنَّ استعمال كوني منقوص البنية في الشرط (إن تكُّ) أوسع من حصول العمل الموجب للحسنة؛ فهو يتسع للحصول المعنوي المتعلق بعالم النيات، فينطبق على الحسنة التي لم يترجمها صاحبها إلى عمل خارجي، بل بقيت موجودة في عالم النية، فلو خطرت لابن آدم نية حسنة في يوم ما ضمن حشد من الأفكار، فسينال ثوابها، وسينال ما يترتب عليها من المضاعفة، ولو تأملت هذا المعنى فسترى أن تلك الحسنة في غاية الضالة، حتى أن صاحبها لم يعد يعلم بها، وهذا هو غاية الامتنان الإلهي، والكرم الرحماني.

ويؤيد هذا المعنى ما ورد في الأحاديث الشريفة، فقد ورد: ((إِنَّمَّا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى))<sup>٤٦</sup>، وهو ((يشعر بكفاية النية الإجمالية... وحاصله: أن النية العرفية تكفي لإحراز الثواب، ولا يشترط شعورها وتقرُّرها واستحضارها))<sup>٤٧</sup>، وهو ما عناه أمير المؤمنين عليه السلام عندما (( قَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: وَدِدْتُ أَنْ أَحْيِي فَلَانًا كَانَ شَاهِدَنَا لِيرَى مَا نَصَرَكَ اللَّهُ بِهِ عَلَى أَعْدَائِكَ، فَقَالَ لَهُ عليه السلام: أ هَوَى أَحْيِكَ مَعْنَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَقَدْ شَهَدْنَا، وَلَقَدْ شَهَدْنَا فِي عَسْكَرِنَا هَذَا أَقْوَامٌ فِي أَصْلَابِ الرَّجَالِ وَأَرْحَامِ النِّسَاءِ سَيَرَعَفُ بِهِمُ الزَّمَانُ وَيَقْوَى بِهِمُ الْإِيمَانُ...))<sup>٤٨</sup>، فهنا يأخذ الغائب حكم الحاضر وينال أجره وثوابه.. تطوى المسافات الزمنية وتقترب أقاصي الأرض بعضها من بعض، وتأتي بكلِّ صاحب نية لتجمعه مع من يلتقي معه في تلك النية<sup>٤٩</sup>.

٤٣ الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق. إبراهيم، محمد ابي فضل، ط١ (بيروت، لبنان: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م)، ١/٤٠٨.

٤٤ السامرائي، معاني النحو، ١/٢٣١.

٤٥ ٥٣٨هـ، الكشف، ١/٥١١.

٤٦ القزويني، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت ٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق. عبد الباقي، محمد فؤاد (دار إحياء الكتب العربية، د.ت.). ٢/١٤١٣، رقم الحديث (٤٢٢٧).

٤٧ امالي، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي الديوندي (ت ١٣٥٣هـ)، فيض الباري على صحيح البخاري، تحقيق. الميرتبي، محمد بدر عالم، ط١ (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م)، ١/٨٧.

٤٨ الموسوي، الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن (ت ٤٠٦هـ)، نهج البلاغة، تحقيق. الصالح، صبحي (قم، إيران، د.ت.). ٥٥.

٤٩ التبريزي، المولى عبد الباقي الصوفي التبريزي، منهاج الولاية في شرح نهج البلاغة، تحقيق. العظمي، حبيب الله. ميراث، آية، ط١ (طهران، ١٤٢٠هـ)، ١/٤٨١.

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُ نُظْفَةً مِنْ مَنِي يُمْنِي﴾ [القيامة: ٣٧] والمعربون — كعادتهم — حاولوا تعليل الحذف تعليلًا لفظيًا محضًا، فالنون محذوفة — عندهم — للتخفيف<sup>٥٠</sup>، في حين نظر المشتغلون بالدلالة إلى جهة المعنى، فهنا ((حُذِفَ النون تَنْبِيهًا عَلَى مَهَانَةِ مَبْتَدَأِ الْإِنْسَانِ وَصَغَرِ قَدْرِهِ بِحَسَبِ مَا يَدْرِكُ هُوَ مِنْ نَفْسِهِ، ثُمَّ يَتَرَقَّى فِي أَطْوَارِ التَّكْوِينِ ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾، فَهُوَ حِينَ كَانَ نُظْفَةً كَانَ نَاقِصَ الْكُونِ كَذَلِكَ كُلُّ مَرْتَبَةٍ يَنْتَهِي إِلَيْهَا كَوْنُهُ هِيَ نَاقِصَةُ الْكُونِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا بَعْدَهَا))<sup>٥١</sup>.

ولو دققنا في أمر تلك النطفة لوجدناه أبعد مما تقدم، فهذه النطفة موجودٌ متناهي الصغر، ضائعٌ بين ملايين النطف المشابهة له؛ فالإنسان لا يستطيع — بعينه المجردة — رؤية تلك النطفة، فليست هي إلا هبأة تائهة لا مكان لها، وهذا ما أثبتته العلم الحديث، جاء في موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة: ((يزيد عدد النطف المنوية في اللقاء الزوجي على ثلاثمئة مليون، وكل نطفة لها رأس، ولها عنق، ولها ذيل، وتَسْبُحُ فِي سَائِلٍ يَغْذِيهَا، وَيَسْهَلُ حَرَكَتَهَا، وَيَتَّجُهُ هَذَا الْعَدْدُ الْكَبِيرُ — ثلاثمئة مليون — على البيضة كي تُلَفَّحَ بحيوانٍ واحدٍ من ثلاثمئة مليون نطفة))<sup>٥٢</sup>.

ومن لطيف ذلك أيضًا ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠] وهنا ذكر الدكتور السامرائي أنَّ حذف النون للدلالة على الوغول في نفي حصول الشيء<sup>٥٣</sup>، إلا أنَّ ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) استنتج هذه الدلالة من حذف النون من حرف النفي (لم) الداخلة على المضارع، يقول: ((ونفي كونه من المشركين بحرف (لم) لأنَّ (لم) تقلب زمن الفعل المضارع إلى الماضي، فتفيد انتفاء مادة الفعل في الزمن الماضي، وتفيد تجدد ذلك المنفي الذي هو من خصائص الفعل المضارع فيحصل معنيان: انتفاء مدلول الفعل بهادته، وتجدد الانتفاء بصيغته، فيفيد أنَّ إبراهيم ﷺ لم يتلبس بالإشراك قطَّ، فإنَّ إبراهيم (عليه السلام) لم يشرك بالله منذ صار مميزًا، وأنَّه لا يتلبس بالإشراك أبدًا))<sup>٥٤</sup>.

والذي يبدو لي أنَّ الدلالة يمكن أن تكون متوغلة في المضي، بحيث تشمل كل المراحل الوجودية لخليل الله تعالى، فهو متولد من أجداد طاهرين من دنس الشرك، وهذا ما يؤيده قوله تعالى في رسوله

٥٠ ١٤٠٣هـ، إعراب القرآن وبيانه، ١٠/٣٠٧.

٥١ ٧٩٤هـ، البرهان في علوم القرآن، ١/٤٠٨.

٥٢ النابلسي، محمد راتب، موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، ط ٢ (سوريا، دمشق: دار المكتبي، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م)، ١/٨٨.

٥٣ السامرائي، معاني النحو، ١/٢٣٣.

٥٤ ١٣٩٣هـ، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، ١٤/٣١٧.



المقدّرة على الواو المحذوفة رسمًا لمناسبة قراءة الوصل))<sup>٦٠</sup>، في حين استنتج بعضهم قاعدة عامّة، فذهب إلى أنّه ((أُسْقِطَت الواو من المصحف في كلِّ واو ساكنة استقبلتها اللام الساكنة))<sup>٦١ ٦٢</sup>. ولا يخفى أنّ جعل القراءة علةً للحذف أمرٌ لا يصمد أمام الدليل؛ لأنّه مردود بقوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، وفضلاً عن ذلك فهو يوهم بإيجاد السبب الداعي إلى الحذف، ويوجه بوصلة البحث نحو الجانب الشكلي، ممّا يؤدّي إلى إغفال الجانب الدلالي المقصود.

والحقيقة أنّ كلّ هذا وما سبقه من تأويل عندهم، عناء لا مسوّغ لاحتقاله، يُريحنا منه الأخذ بكون الداعي الدلالي هو السبب وراء الحذف، وليس تنقيص اللفظ إلا صدمة حسّية تنبّه على معنى مقصود مرتبط بذلك التخفيف، فأسقطت الواو تنبيهاً على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل وشدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود، فأنت تجد أنّ إسقاطها من الفعل ﴿سَدَعُ الزبانية﴾ يدلُّ على سرعة الفعل وإجابة الزبانية وقوة البطش وهو وعيد عظيم ذكر مبدؤه وحذف آخره، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠] ومثله قوله تعالى: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤] فقد حذفت منه الواو؛ للإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله<sup>٦٣</sup> بدليل قوله: ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١] وليس (يمح) معطوفاً على (يختم) الذي قبله؛ لأنّه ظهر مع (يمح) الفاعل وعطف على الفعل ما بعده وهو ﴿وَيُحِقُّ الْحَقَّ﴾ [الشورى: ٢٤] وكذا قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١] فإنّ حذف الواو يدلُّ على أنّه سهل عليه، ويسارع فيه كما يعمل في الخير وإتيان الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير، ومثله قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] حذف الواو لسرعة الدعاء وسرعة الإجابة<sup>٦٤</sup>.

٦٠ الصافي، الجدول في إعراب القرآن، ٣٠/٣٧٠.

٦١ ١٤٠٣هـ، إعراب القرآن وبيانه، ١٠/٥٣٤.

٦٢ بن خالوية، الحسين بن أحمد أبو عبدالله، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم (مطبعة دار الكتب المصرية، د.ت. ١٤١٠).

٦٣ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩١١هـ)، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، د.ط. (الهيئة

المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م)، ٤/١٧٣.

٦٤ ٧٩٤هـ، البرهان في علوم القرآن، ١/٣٩٨.

## ٣- حذف الياء:

ليس حذف الياء والاكتفاء بالكسرة أمرٌ خارج عن المؤلف في قواعد اللغة العربية إن وقع في الموارد التي حدّتها قواعد النحو العربي، كما لو وقع الاسم المضاف إلى ياء المتكلم منادى، فيكون حذف الياء حينئذٍ هو الأفصح والأكثر<sup>٦٥</sup>، ولذا فإنَّ حصوله بهذه الكيفية لا يستوقف المتلقّي، ولا يلفت انتباهه بالقدر الذي يستوقفه الحذف في موضع لا تنطبق عليه تلك القواعد فهو يدفع المتلقّي إلى الحكم بأنَّ سلطة المعنى هي التي كسرت تلك القاعدة، فيبدأ بالتنقيب عن المعنى المراد، أمّا التعليل الشكلي لهذه الظاهرة فهو لا يمكن أن يكون مقنعاً؛ لأنَّ أفعال العقلاء معلّلة بالغايات، فإذا حصل ذلك في الذكر الحكيم، فهو - بلا شك - يؤذن بمعنى لا يتمُّ بدونه.

وقد أراد العربون أن يجدوا مسوّغاً لهذه الظاهرة فلجأوا إلى القول بأنَّ ياء المتكلم حُذفت في تلك الموارد للتخفيف<sup>٦٦</sup>، أو مراعاةً للفواصل<sup>٦٧</sup>، أو مراعاةً لخط المصحف<sup>٦٨</sup>، ولا يخفى ضعف هذا الرأي؛ لورد إثبات الياء وحذفها في آية واحدة، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤]، وكذا وروده في غير الفواصل، كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَرِدَْنَّ الرَّحْمَنُ بَصُرًا لَا تَعْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقَذُونَ﴾ [يس: ٢٣].

وبغض النظر عن ذلك كله؛ فإنَّ هذا التغيير اللفظي أمر لا يتوقّعه المتلقّي؛ فحصوله يثير لديه التساؤل عن الغاية المترتبة على هذا الحذف، ولا سيّما في النصوص التي صيغت بنحو دقيق. والحقيقة أنّ هذه المسألة لها مصاديق كثيرة منها قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٦] فالياء حُذفت من الفعل (تسأل) بغير مبرر نحوي، ولكنها ثبتت في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنْ اتَّبَعْنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٧٠] ولا يخفى أنّ القبول بكونها حُذفت في المورد الأول للتخفيف<sup>٦٩</sup> لا يحلُّ المسألة؛ لأنّه لم يحصل في المورد الثاني المشابه له؛ وهذا يقتضي وجود داعٍ آخر يقف وراء هذا الحذف.

٦٥ الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط ١ (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، ٣/ ٢٣٠.

٦٦ الصافي، الجدول في إعراب القرآن، ٢٥/ ١٠٥.

٦٧ ١٤٠٣هـ، إعراب القرآن وبيانه، ٥/ ١٠٨.

٦٨ مصطفى، ٩/ ١٠٤.

٦٩ مصطفى، ٤/ ٣٧٤.

٧٠ الصافي، الجدول في إعراب القرآن، ١٢/ ٢٠١.

والذي يبدو أن الجامع الدلالي لهذا الحذف هو الدلالة على غيبية المتعلق، فوجود الرمز اللغوي تامّ البنية يُشير إلى كون المتعلق أمراً ظاهراً، أمّا حذف حرف منه بلا داعٍ تركيبياً، فهو يؤذن بكون المتعلق أمراً غير ظاهر، فهذا التنقيص اللفظي يستلزم النقص في الظهور.

ولو عدنا إلى الآيتين الكريمتين لظهر لنا صدق هذه المقولة، فالسؤال في الآية الأولى عن ((غيب ملكوتي بدليل قوله: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، فهو بخلاف قوله: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾؛ لأنّ هذا سؤال عن حوادث الملك في مقام الشاهد كخرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار))<sup>٧١</sup>.

ومثل هذا المعنى يتكرّر في قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰ أَنْ يَهْدِيَنِّي رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ٢٤] وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تَلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَىٰ رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [القصص: ٢٢] ولا يخفى أنّ الآية الكريمة الأولى تتحدّث عن الذكر، أمّا الثانية، فتتحدّث عن مكان يقصده النبي عيسى عليه السلام، وقد حاول الزركشي أن يتأوّل الآية الأولى، فذهب إلى أنّ ((الهداية فيه ملكوتيّة، وقد هداه الله في قصة الغار وهو في العدد: ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ حتى خرج بدينه عن قومه بأقرب من طريق أهل الكهف حين خرجوا بدينهم عن قومهم وعدوهم على ما قصّ الله علينا فيه))<sup>٧٢</sup>.

ومع إقرارنا بكون هذه الهداية مرتبطة بعالم الملكوت، إلّا أنّ هذا التأويل يقف أمامه أمران: الأول: الهداية إلى الغار هداية إلى أمر محسوس، والثاني: الحديث في الآية عن الذكر.

ولعلّ الانطلاق من الموضوع الذي تتحدّث عنه الآية الكريمة، هو الأقرب إلى تأويل الهداية الملكوتية، جاء في الميزان في تفسير القرآن: ((ذيل هذه الآية تدلّ على الأمر بوجوه ما هو أعلى منزلة ممّا هو فيه، فيؤول المعنى إلى أنّك إذا تنزّلت من مرتبة من ذكره إلى مرتبة هي دونها، وهو النسيان، فاذكر ربّك وارحُ بذلك ما هو أقرب طريقاً وأعلى منزلة، فينتج أنّ الذكر القلبي ذو مراتب في نفسه))<sup>٧٣</sup>، وهي بهذا المعنى تختلف عن الهداية الواردة في الآية الثانية؛ لأنّها ((هداية السبيل المحسوسة إلى مدين في عالم الملك بدليل قوله: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تَلْقَاءَ مَدْيَنَ﴾))<sup>٧٤</sup>.

٧١ ٧٩٤هـ، البرهان في علوم القرآن، ١/٣٩٩.

٧٢ ٧٩٤هـ، ١/٤٠٠.

٧٣ ١٩٩٢م، الميزان في تفسير القرآن، ١/٣٣٥.

٧٤ بهادر، البرهان في علوم القرآن، ١/٤٠٠.

الديوبندي، امالي، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي. فيض الباري على صحيح البخاري. الميرتهي، محمد بدر عالم. ط ١. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، د.ت.

الرحيم، الصافي، محمود بن عبد. الجدول في إعراب القرآن. ط ٤. دمشق: مؤسسة الإيوان، ١٤١٨هـ.

الشافعي، الصبان، أبو العرفان محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. ط ١. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، د.ت.

الشيرازي، البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد. أنوار التنزيل وأسرار التأويل. المرعشلي، محمد عبد الرحمن. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ.

الفراسي، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ). التعليقة على كتاب سيبويه. القوزي، عوض بن حمد. ط ١، د.ت.

الفيومي، أبي العباس، أحمد بن محمد بن علي (ت: نحو ٧٧٠هـ). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت: المكتبة العلمية، د.ت.

النحوي، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل. الأصول في النحو. الفتلي، عبد الحسين. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة، د.ت.

النحوي، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي. إعراب القرآن. إبراهيم، عبد المنعم خليل. ط ١. بيروت: منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

بديع، يعقوب، إميل. المعجم المفصل في شواهد العربية. ط ١. دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م.

بهادر، الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن البرهان في علوم القرآن. إبراهيم، محمد ابي فضل. ط ١. بيروت، لبنان: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

المصادر والمراجع.

التبريزي، التبريزي، المولى عبد الباقي الصوفي. منهاج الولاية في شرح نهج البلاغة. العظيمي، حبيب الله. ميراث، آينة. ط ١. طهران، ١٤٢٠هـ.

الحارثي، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب. هارون، عبد السلام محمد. ط ٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت.

الحسن، ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس أبو. علل النحو. الدرويش، محمود جاسم محمد. ط ١. الرياض، السعودية: مكتبة الرشد، ١٩٩٩م.

الحسن، الموسوي، الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن. نهج البلاغة. الصالح، صبحي. قم، ايران، د.ت.

الحسيني، الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. عطية، علي عبد الباري. ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

الدين، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. البقاعي، يوسف الشيخ محمد. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

———— شرح قطر الندى وبل الصدى. عبد الحميد، محمد محيي الدين. ط ١١. القاهرة، ١٣٨٣هـ.

الدين، الحنفي، إبراهيم بن محمد عصام. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم. هنداوي، عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

الدين، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال. الإتقان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم. د.ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.

———— الدر المنثور في التفسير بالمأثور. بيروت: دار الفكر، د.ت.

————. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. هنداوي، عبد الحميد. مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت.

- جارالله، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف. ط٣. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.
- حجر، الكندي، امرئ القيس بن. ديوان الكندي، د.ت.
- حسن، طبل، الدكتور. أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨م.
- حسن، عمر، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها. ط٥. عالم الكتب، ٢٠٠٦م.
- حسين، الطباطبائي، السيد محمد. الميزان في تفسير القرآن. ط١. بيروت، لبنان: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، د.ت.
- حيان، الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن. البحر المحيط في التفسير. جميل، صدقي محمد. بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ.
- راتب، النابلسي، محمد. موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة. ط٢. سوريا، دمشق: دار المكتبي، د.ت.
- سليم، الغلاييني، مصطفى بن محمد. جامع الدروس العربية. ط٢٨. صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٣م.
- صالح، السامرائي، فاضل. معاني النحو. ط١. الاردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- عادل، النعماني، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن. اللباب في علوم الكتاب. عبد الموجود، الشيخ عادل. معوض، الشيخ علي محمد أحمد. ط١. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، د.ت.
- عاشور، التونسي، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد). تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤هـ.
- عباس، حسن،. النحو الوافي. ط٣. مصر: دار المعارف، د.ت.
- عبدالله، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن. التبيان في إعراب القرآن. البجاوي، علي محمد. عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- عبدالله، بن خالوية، الحسين بن أحمد أبو. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. مطبعة دار الكتب المصرية، د.ت.
- عيسى، الأشموني، علي بن محمد بن. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ط١. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- محمد، مصطفى، ابراهيم. الزيات، احمد. عبد القادر، حامد. النجار، المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. دار الدعوة، د.ت.
- محمد، ويس، أحمد. الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية. ط١. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ٢٠٠٥م.
- محمود، الدعاس، احمد عبيد. حميدان، احمد محمد. القاسم، اسماعيل. إعراب القرآن الكريم. ط١. دمشق: دار المنير. دار الفارابي، ١٤٢٥.
- مصطفى، أبو السعود، العمادي محمد بن محمد بن. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود). بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- مصطفى، درويش، محيي الدين بن أحمد. إعراب القرآن وبيانه. ط٤. دمشق، بيروت: دار ابن كثير، ١٤١٥هـ.
- يزيد، القزويني، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن. سنن ابن ماجه. عبد الباقي، محمد فؤاد. دار إحياء الكتب العربية، د.ت.